كلمة ونص

يونس خلف

ناجح ويرسب..!!

خلاصة القول في الأخطاء التي حصلت في نتائج الشهادات العامة: طلاب نجحوا ورسبوا بالخطأ، وطلاب من المتفوقين وممن حصلوا على العلامة التامة لكن الأخطاء سرقت منهم فرحة التفوق في اليوم الأول لإعلان النتائج.

ماذا يعني أن يبلغ عدد المستفيدين من الاعتراضات ٨٩٦ طالباً وطالبة؟

لماذا يزداد عدد الاعتراضات إلى درجة أن يبلغ في محافظة حلب إلى ٦٠٠٠ طالب وهذا الرقم كما قيل هو الأعلى في تاريخ دائرة امتحانات.

وأيضاً يصل في طرطوس إلى أربعة آلاف طالب في الثانوية العامة يستفيد منهم ٥١ طالباً؟

وكيف ولماذا طالبة تحصل على الدرجة التامة بعد اعتراضها على درجات نجاحها، وكيف لطالبة من ثانوية العروبة للمتفوقين حصلت على الدرجة التامة في شهادة التعليم الأساسي بعد دراسة اعتراضها في مادتي اللغة العربية والتربية الدينية؟

ماذا يعني أن يكون من بين الأخطاء علامة الصفر في الكيمياء لطالبة ما أدى لرسوبها وشغلت قضيتها وسائل التواصل إلى أن تمت مراجعة ورقتها وتصحيح علامتها لتصبح ٢٠٠؟

الأخطاء التي تنوعت بين جمع درجات وخطأ بالإدخال دفعت الآلاف من الطلاب للاعتراض في مختلف المحافظات السورية على نتائج الشهادة الثانوية العامة لهذا العام قبل بدء الدورة التكميلية، واصطف الطلاب في طوابير طويلة أمام مقرات تقديم الاعتراض التي خصصتها مديريات التربية.

صحيح أن الحق عاد إلى صاحبه بعد المطالبة لكن الصحيح أيضاً أن ما حصل كان كافياً لاهتزاز الثقة بين الطلبة نتيجة الأخطاء التي بالتأكيد لا يتحملون مسؤوليتها. ولذلك لا يجوز أن تمر بعض الأخطاء التي وقعت من دون تحميل أي جهة المسؤولية، علينا معالجة ما حدث من خلال التقييم والمراجعة والتشخيص الدقيق حتى لا يتكرر ما حدث أكثر من مرة، ويؤثر ما حدث في جيل من الطلبة والطالبات يرسمون الأمل لمستقبل ينتظرهم، لأن التشكيك في التصحيح يثير المخاوف والبلبلة.

من غير المنطقي ومهما كان السبب في مثل هذه الأخطاء أن تمر الأمور من دون تحديد ضوابط وآليات عمل لمنع تكرارها.

والسؤال هنا: لماذا الإسراع في إعلان النتائج عندما تكون هناك أخطاء؟ فالأفضل ألا يتم التسرع في إعلان النتيجة والتأني أيام بعد الانتهاء من التصحيح والمراجعة واحتساب النتيجة النهائية للتأكد بشكل دقيق أفضل من الدخول في دوامة الأخطاء المزعجة والمقلقة للطلبة وأولياء أمورهم.

مرضى الأورام في حماة يشكون نقص جرعات الأدوية

مدير مشفى حماة الوطني: ٨٢٠ مريضاً والأدوية وفق المتاح من وزارة الصحة

حماة- محمد أحمد خبازي

يعاني مرضى السرطان بحماة معاناة شديدة من فقدان بعض الأدوية وشح الأخرى في الهيئة العامة لمشفى حماة الوطني.

وشكا العديد منهم لـ«الوطن» نقص الأدوية، الأمر الذي يكبدهم مبالغ باهظة تبلغ ملايين الليرات لقاء شرائهم لها من بعض الصيدليات أو من دول الجوار.

وبين بعضهم أن الخدمات التي تقدم لهم في قسم الأورام بمشفى حماة الوطني جيدة، فالكادر الطبي والتمريضي مؤهل ومدرب على التعامل معهم بشكل جيد، ويستقبلهم ويخدمهم على الوجه الأكمل.

وأوضحوا أن المشكلة ليست في هذا المجال ولا بالمشفى، وإنما في نقص الأدوية التي يضطرون لشرائها وقيمتها ملايين الليرات. وقال أحدهم: أنا أخذت ثلاث جرعات بالمشفى، وعند موعد الجرعة الرابعة قيل لي: «نعتذر منك لا جرعات حالياً، ويمكن ألا تتوافر جرعات إلا بعد شهر أو شهرين، ويمكنك شراء الجرعة من خارج المشفى».

وأضاف: ولأنني بحاجة ماسة للجرعة اشتريت الدواء بنحو ٢,٥ مليون ليرة، ولا يعلم غير الله كيف دبرت ثمنها. أما المرضى غير القادرين على تأمين ثمن الجرعات فماذا يفعلون ؟.

وكشف مريض آخر أن المرضى الذين يراجعون قسم الأورام بالمشفى الوطني لأخذ جرعاتهم كثر، ومعظمهم من الفقراء الذين لا حول لهم ولا قوة، وليس بمقدورهم شراء ظرف «حبوب سيتاموا» فكيف يمكنهم شراء جرعات؟.

> كلفة الجرعة الواحدة لمريض السرطان تصل لـ٢,٥ مليون ليرة

وطالب آخرون وزارة الصحة بتوفير الجرعات لهم، لأن شراءها يفوق قدرتهم المالية.

من جانبه، بيّن المدير العام للهيئة العامة لمشفى حماة الوطني الدكتور سليم خلوف لـ«الوطن» أن عدد مرضى الأورام في الهيئة ٨٢٠ مريضاً، ونفذت لهم حتى تاريخه أكثر ٤٠٠٩ جلسات.

وأوضح أن الهيئة تقدم كل الخدمات المتاحة لمرضى الأورام، ويشرف على القسم ثلاثة أطباء، وهو مجهز تجهيزاً كاملاً من كوادر تمريضية وفنية، وأسرة مجهزة بشكل أوتوماتيكي خصيصاً لراحة مريض الأورام خلال تلقيه الجرعات.

وحول توافر الأدوية لفت الدكتور خلوف إلى أن أدوية مريض الأورام هي استجرار وزاري، وتستلم الهيئة الكميات المتاحة من وزارة الصحة ليصار إلى توزيعها على كل المرضى وفق جداول بيانية صممت خصيصاً لذلك.

وعن أهم الصعوبات التي تعوق عمل القسم قال: تكمن الصعوبات في الازدحام الكبير من جراء الأعداد الهائلة التي تراجع القسم يومياً، والتي لا تتناسب مع عدد الأسرّة في القسم وعددها ٢٨ سريراً، إضافة لصعوبات في تأمين بعض الأدوية من جراء الحصار الاقتصادي الأحادي الجانب على بلدنا ومن ضمنه القطاع الصحي.

من جانبه بيّن مدير الصحة بحماة الدكتور جهاد عابورة لـ«الوطن»، أن أدوية الأورام حصراً تستوردها وزارة التجارة الخارجية لوزارة الصحة التي توزع المتاح منها للمرضى.

وكشف أنه قد يحدث تأخر بتوزيع الدواء للمرضى بسبب الحظر المفروض على البلد.

وأوضح أن كل كمية ترد للمديرية توزع للمرضى وعددهم على مستوى المحافظة نحو ٤٠٠٠، بمن فيهم المرضى الذين يراجعون الشعبة بمشفى حماة الوطني، فيما مرضى المناطق يأخذون أدويتهم من حماة وتعطى لهم في المشافي العامة.

ولفت عابورة إلى أن ما بين ٣٠-٤٠ مريضاً تعطى لهم جرعات في الشعبة بمشفى حماة الوطني، إضافة للخدمات الأخرى النظيرة لخدمات مشفيي البيروني وتشرين.

وأكد أنه منذ عام ٢٠١٨ لم ينقطع أي مريض من الخدمات الطبية أو الأدوية.

أبناء طرطوس يعترضون على المعدلات العالية مقارنة بالمحافظات الأخرى

بني المرجة: الوزارة تحدد المعدلات بناء على قرار سابق ٧٠ بالمئة للتعليم العام و٣٠ بالمئة للمهني والفني بغض النظر عن العلامات

طرطوس- هيثم يحيى محمد

وصل خلال الأيام الماضية لـ«الوطن» العديد من الرسائل تتضمن شكاوى أبناء طرطوس حول الفوارق الكبيرة في معدلات التسجيل في التعليم العام بين محافظتهم والمحافظات الأخرى حيث إن الحد الأدنى لعلامة الطالب في شهادة التعليم الأساسي الذي يحق له التسجيل في ثانويات التعليم العام بطرطوس هي ٢٢٥ علامة بينما الحد الأدنى في محافظات أخرى على أقل من ذلك أي إن الفارق يصل لنحو سبعين علامة فعلامة القبول في التعليم الثانوي العام بدمشق ١٧٠ علامة وريف دمشق ١٦٠ والسويداء ١٩٣ ودرعا ١٧١ وحمص ١٦١ وحلب ١٦٥ وحماة ١٦٣ واللاذقية ١٥١ والحسكة ١٦٠ ودير الزور ١٥٢ والرقة ٢٠١ بينما طرطوس ٢٢٥ علامة.

وتساءل الشاكون مستغربين: هل هذه ضريبة التفوق لأبناء طرطوس؟ وأين تكافؤ الفرص التي كرسها الدستور بين المواطنين؟ ولماذا لا تكون المعدلات واحدة بين المحافظات كما هو الحال في معدلات القبول الجامعي؟

أما عضو مجلس الشعب الدكتورة رانيا حسن فتقول طالما أن المناهج موحدة في شهادة التعليم الأساسي وكذلك الأسئلة لماذا تكون معدلات القبول متفاوتة لمصلحة المحافظة الأقل تفوقاً حيث وصل الفارق لسبعين علامة وطلبت من الوزير توحيد علامة القبول للصف العاشر على مستوى القطر وعدم تركها كما هي لأنها تظلم طلاب طرطوس كثيراً جداً وأكدت أنها ستطلب إقامة ورشة عمل عن التعليم الفني والمهني في محافظة طرطوس في ضوء واقعه غير المقبول وغير المنتج وفي ضوء عدم تطبيق القانون ٣٨ لعام ٢٠٢١ المتعلق بتطوير هذا التعليم من كل الجوانب.

وزارة التربية ترد

وضعنا كل ما تقدم أمام وزارة التربية عبر المكتب الصحفي فتم تحويلنا لمعاون الوزير الدكتور محمود بني المرجة وقد اتصلنا به وسألناه عن رد الوزارة وعن إمكانية إعادة النظر بمعدلات القبول فأجابنا بالقول:

الوزارة تحدد المعدلات للتعليم العام بناء على قرار صادر عن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي منذ عدة سنوات وينص على دخول ٧٠ بالمئة من الناجحين في شهادة التعليم الأساسي بكل محافظة إلى التعليم الثانوي العام و٣٠ بالمئة إلى التعليم المهني والفني بغض النظر عن العلامات مضيفاً: إذا لم يتم القبول وفق ذلك وتم اعتماد معدلات موحدة بين المحافظات فسوف تحرم عدة محافظات وأولها طرطوس من التعليم الفني والمهني وسيتم إغلاق المدارس المهنية التي كلفت المليارات وتسريح مدرسيها وكوادرها وهذا سيحرم أبناء هذه المحافظات من الأيدي المهنية الماهرة الذين هم بأمس الحاجة إليها.

عدادات إلكترونية على المضخات

صقر لـ«الوطن»: طلبنا تركيب كاميرات مراقبة بالمحطات والمراكز وترصيص خزانات المدارس

القنيطرة - خالد خالد

بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات فرج صقر أن لجنة المحروقات الفرعية طالبت مؤسسة مياه القنيطرة بدراسة إمكانية استبدال العدادات الميكانيكية المركبة على المضخات بأخرى إلكترونية وذلك بسبب دقتها وعدم إمكانية التلاعب بها، منوهاً بأن لجنة المحروقات خصصت مؤسسة المياه بطلب مازوت إضافي لتشغيل الآبار الواقعة على أرض المحافظة بعد كثرة الشكاوى من كافة المناطق حول معاناتهم من وصول المياه إلى منازلهم وزيادة دور المياه بسبب التيار الكهربائي ومبررات المعنيين بنقص مادة المازوت لتشغيل الآبار.

و أشار صقر إلى أن لجنة المحروقات الفرعية أعطت الأولوية للقطاعات الأساسية الأفران والمشافي والنقل، إضافة إلى إيلاء الأهمية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث قررت اللجنة زيادة كميات المحروقات للزراعات الصيفية لتصبح ٥ لترات للدونم الواحد بدل ٣ وحسب المساحات المعتمدة من اتحاد الفلاحين ومديرية الزراعة وعلى مسؤوليتهم، مبيناً أن لجنة المحروقات طالبت لجان تقدير احتياج المنشآت على مختلف أنواعها من المحروقات ولجان تدقيق الكميات المطلوبة لمشاريع الجهات العامة بتوخي الدقة، وتقديم محاضر تنفيذ لمراحل تنفيذ هذه المشاريع بما ينسجم مع كمية المحروقات المستجرة لصالحها ومتابعة مراقبة آليات النقل وعملها على كافة الخطوط بما يخدم المواطنين على أكمل وجه وتكثيف دوريات حماية المستهلك ومراقبة عمل محطات الوقود ومكافحة السوق السوداء.

وأوضح أن لجنة المحروقات طالبت بالتشدد على الجهات العامة والتي تستجر مادة المازوت بالسعر المدعوم تقديم محاضر التنفيذ والتي تفيد بكيفية صرف المادة، وهي مؤسسة المياه وفرع الطرق والجسور والخدمات الفنية وغيرها من الجهات، لافتاً إلى تزويد مشفى أبأطة بطلبين من مادة المازوت، أحدهما إستراتيجي يهدف تغطية النقص الحاصل بالمشفى نتيجة الاحتياجات الكبيرة لتشغيل المولدة والأجهزة الطبية وخاصة الطبقي المحوري، وتزويد مديرية التربية بطلب مازوت استعداداً لموسم الشتاء وبسبب الضغط على المادة حينها شريطة أن تقوم مديريتا التجارة بدمشق وريفها وبالتنسيق مع مديرية التجارة الداخلية بالقنيطرة بترصيص الخزانات في المدارس الواقعة بتجمعات دمشق وريفها.

ولفت إلى أنه تم الطلب والتأكيد على المحطات والمراكز لاستمرارية واستكمال تعبيد المداخل والمخارج وتركيب ووضع كاميرات مراقبة في جميع المحطات والمراكز لمراقبة عمل المضخات، كما أن تفعيل أي محطة أو مركز سيكون بعد موافقة فرع دمشق وبعد مخاطبة القنيطرة للفرع المذكور، علماً أنه كان في السابق الموافقة من اللجنة الفرعية للمحروقات بالقنيطرة.

وأوضح صقر أنه تم إقرار جدول توزيع المحروقات على محطات الوقود خلال شهر آب بشكل يغطي كل المناطق على أرض المحافظة وفي التجمعات، وبلغ عدد طلبات أرض المحافظة ٢,٥ طلب مازوت يومياً وبواقع ٦٧,٥ طلباً بالشهر و١,٥ طلب بنزين يومياً وبواقع ٤٠,٥ شهرياً وفي تجمعات ريف دمشق ١,٥ مازوت وبواقع ٤٠,٥ طلباً شهرياً و١ بنزين وبواقع ٢٧ طلباً شهرياً (الطلب ٢٢ – ٢٤ ألف لتر).

كما وافقت اللجنة على استكمال توزيع مازوت التدفئة للعوائل التي لم تحصل على الدفعة الثانية على أرض المحافظة وبواقع طلبين (٤٨ ألف لتر) وتخصيص الدوائر الرسمية بطلبات المازوت لزوم العمل كمديرية الزراعة وفرع التطوير لزوم تنفيذ خطة استصلاح الأراضي المحجرة ومديرية الخدمات لزوم المجيل الإسفلتي بعد المباشرة بأعمال مشاريع الطرق الزراعية والمحلية والتي ستنفذها المديرية عن طريق الأمانة، مشدداً على الالتزام بنسبة ١٥٪ من الطلبات الواردة للمحافظة للمحطات التي تبيع بسعر التكلفة.

ووافقت لجنة المحروقات الفرعية على نقل ثلاثة معتمدين من ريف دمشق للتزود بمادة الغاز من وحدة تعبئة الكوم شريطة تحسن توريد الغاز السائل للمحافظة، وفي حال لم يتم تزويد وحدة التعبئة بالكميات الكافية فسيتم إعادة المعتمدين إلى عدرا في ريف دمشق.